رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 30 / 4 / 2023
تاريخ قبول البحث 15/ 6 / 2023
تاريخ النشر 1/ 12 / 2023

أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني

Energy security in the Chinese strategic perception

ا.م.د. سليم كاطع علي

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد قضية أمن الطاقة على درجة كبيرة من الأهمية في استراتيجيات الدول الصناعية الكبرى، انطلاقا من كون مصادر الطاقة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي أصبحت أحدى أدوات قوة الدولة وتطورها في النظام الدولي، وهو ما دفع الدول إلى السعي لتأمين مصادر الطاقة كونها تشكل عصب الاقتصاد العالمي. وعليه، فقد أصبحت مسألة أمن الطاقة تدخل في صلب المصالح القومية الصينية نظرا لحاجة الصين لاهم مصادر الطاقة، وهو النفط لديمومة تقدم اقتصادها وضمان نسب النمو المرتفعة، مما دفعها إلى تبني سياسات استراتيجيات بالشكل الذي يضمن لها مصالحها واهدافها العليا، وفي مقدمتها ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المهمة.

الكلمات المفتاحية: "أمن الطاقة"، "الاقتصاد"، "الأمن القومي"، "النظام الدولي".

Abstract

The issue of energy security is of great importance in the strategies of the major industrial countries, based on the fact that energy sources, especially oil and natural gas, have become one of the tools of the state's strength and development in the international system, which prompted countries to seek to secure energy sources as they constitute the backbone of the global economy. . Accordingly, the issue of energy security has become at the heart of Chinese national interests due to China's need for the most important energy source, which is oil, to sustain the progress of its economy and ensure high growth rates, which prompted it to adopt strategic policies in a way that guarantees its interests and higher goals, foremost of which is ensuring access to sources task energy.

Key words: "energy security", "economy", "national security", "international system".

المقدمة

يُعد ملف الطاقة من أهم الملفات التي ستؤثر في رسم خريطة القوى العالمية المستقبلية وفي صعود وهبوط القوى العالمية، فقدرة أي قوة عالمية على تأمين الطاقة لمصانعها في الحاضر والمستقبل تحدد حجم مقعد هذه القوة على الساحة العالمية، وعليه أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيما بالنسبة للدول الكبرى.

وفي هذا الإطار، يذهب المعنيين بالشؤون الدولية في دراستهم للسياسة الخارجية للدول، لا سيما العظمى منها إلى التمييز بين الأهداف الدائمة التي تسعى لتحقيقها، والتي تنبع من الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي، والمصالح الحيوية التي تتركز حول المنافع والمكاسب التي تستفيد منها الدولة وشعبها, وتشمل النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وغيرها. ولا شك فان تحقيق الأولى يساعد في الحصول على الثانية التي تعزز بدورها قوة الدولة اللازمة لحماية أمنها واستقرارها.

وإنطلاقاً من أن صانع القرار السياسي الخارجي أضحى يتعامل ويتفاعل سلباً وإيجاباً مع بيئة مركبة: ركيزتها الأولى البيئة الداخلية للدولة بحقائقها ومتغيراتها الموضوعية والإجتماعية والتنظيمية والنفسية والتأثيرات السلبية والإيجابية الناجمة عنها. أما الثانية فهي البيئة الخارجية للدولة ببعديها الإقليمي والعالمي والإفرازات الناجمة عنها، لذا فان حركة الدولة في حقيقتها حركة صناع القرار في هذه البيئة.

فالدولة عندما تدرك أن تهديد ما يحيط بها أو بمصالحها الحيوية فأنها ستعمد إلى تشكيل سلوكها وفقاً لذلك الإدراك، ومن ثم إختيار السلوك والتصرف الذي من شأنه إحتواء ذلك التهديد أو التعامل معه، وبالمقابل فأن السلوك الذي تتبناه دولة ما في سياق العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، يمكن أن يشكل دالة مهمة يتعرف من خلالها الطرف الآخر على ما ينطوي عليه هذا السلوك من حافز أو دافع، ليصبح الإدراك الإستراتيجي وفقاً لذلك وجهاً من أوجه السلوك الدولي وطوراً من أطوارها، ذلك أن السلوك الدولي هو كل شيء تتحدد في إطاره علاقات التعاون والصراع، وعلاقات التهديد والإقناع بنسب ودرجات متباينة ومتفاوتة، بينما يشكل الإدراك المتغير الذي يحدد أي من تلك العلاقات هو السائد أو الذي سيسود.

إشكالية الدراسة: إن التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى، ولاسيما الصين إلى إتباع سياسة تتواءم مع التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الإقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مثل إتجاهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الإعتبارات الجيوسياسية إلى الإعتبارات الجيواقتصادية، وفي مقدمتها ضمان أمن الطاقة وطرق الامدادات وديمومة وصولها للدول المستهلكة، وتحاول الدراسة من خلال

ما تقدم، الاجابة عن مجموعة من الاسئلة منها: ما هو المفهوم الصيني لأمن الطاقة؟، وما هي العلاقة بين امن الطاقة والامن القومي الصيني؟، وما هو مستقبل أمن الطاقة في السياسة الصينية؟.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، ان قضية ضمان إمدادات مصادر الطاقة أصبحت بالنسبة للصين تدخل في صلب إهتمامات الأمن القومي الصيني, نظراَ للعلاقة التأثيرية بين أمن الطاقة وامن الدولة القومي، إذ أصبح الاول يشكل أحد مكونات الثاني، في ظل التنافس الدولي على مصادر وإمدادات الطاقة.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم هيكلية الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة هي:

المبحث الاول: مفهوم أمن الطاقة

المبحث الثاني: الطاقة والأمن القومي الصيني

المبحث الثالث: مستقبل أمن الطاقة في السياسة الصينية

المبحث الاول: مفهوم أمن الطاقة

واجه تعريف أمن الطاقة العديد من الإشكالات والصعوبات سواء من قبل الباحثين او الدارسين، أو من الدول الصناعية الكبرى، والمنظمات والوكالات الدولية المهتمة بقضية أمن الطاقة، كما تعددت التعريفات بحسب موقع الدول في سوق الطاقة العالمي من كونها منتجة للطاقة أم مستهلكة، نظراً لتعدد المقاربات الاستراتيجية في بيان مفهوم شامل لأمن الطاقة، على الرغم من ان هناك شبه إتفاق بين الدول الصناعية الكبرى على مبادئ عامة أصبحت حاكمة لسياساتها الخاصة بأمن الطاقة، ولعل في مقدمتها تنوع مصادر الطاقة وتنويع واردات النفط، وتقليل الاعتماد على النفط الخارجي بقدر الإمكان.

لقد إحتل أمن الطاقة مكانة كبيرة في استراتيجيات الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى، بل إنها أخذت في صوغ استراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة، وأمنها على المستويين الداخلي والخارجي. إذ أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيَما بالنسبة للدول الكبرى[1].

وقد ادت الاحداث العالمية الكبيرة التي شهدها النظام الدولي في سبعينيات القرن الماضي، ولا سيما الأزمة النفطية التي شهدها العالم عام 1973، نتيجة حظر النفط العربي بسبب دعم الدول الغربية (لإسرائيل)،

وتداعيات الثورة الاسلامية الايرانية في العام 1979، الى إزدياد الاهتمام بأمن الطاقة عالمياً، ولا سيما لدى كبرى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة، كما تزايدت أهمية الطاقة مع تزايد حدة الصراع والتنافس بين القوى الكبرى من أجل تحقيق تدفق آمن للطاقة، فضلاً عن ذلك، فقد لعبت التهديدات الإرهابية دوراً كبيراً في تعقيد إمدادات الطاقة دولياً، مما شجع العديد من الدول على صياغة استراتيجيات واضحة حول أمن الطاقة، وربطت الطاقة بالأمن القومي لها، سواء كانت هذه الدول منتجة أم مستهلكة. وعملت على إتخاذ تدابير استراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي، فضلاً عن بناء البنى التحتية الخاصة بموارد الطاقة، الى جانب إنشاء العديد من مراكز الأبحاث المتخصصة بقضايا الطاقة وامنها[2].

ونتيجة لإختلاف الأهداف بين المنتجين والمستهلكين، وإختلاف مدركاتهم فيما يتعلق بأمن الطاقة، فقد أصبح لكل دولة اولويات محددة في إطار تعاملها مع قضية أمن الطاقة، تتمثل بما يلي[3]:

1. مستوردو الطاقة من الدول الصناعية الكبرى، وهذه الدول اصبحت اولوياته الطاقوية تتمحور حول الآتي:
   أ. تجنب الإنقطاع (التوقف) في إمدادات الطاقة.
   ب. تنوع مصادر إمدادات الطاقة.
   ج. تأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة.
   د. إعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الإعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج.
2. الدول التي تعد من كبار مصدري الطاقة (النفط والغاز)، فان اولوياتها هي:
   أ. أسعاد مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل.
   ب. تنوع اسواق تصدير الطاقة.
   ج. تأمين رأس المال وتمويل الإستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية.

وإزاء تلك الاهمية، فقد تعددت تعريفات أمن الطاقة، وفقاً للإدراك الاستراتيجي لكل دولة من دول العالم، ومدى إرتباط أمن الطاقة بالأمن القومي لها، إذ نجد هناك تفاوت كبير بين الدول في ما يتعلق بتعريفها لأمن الطاقة، وقد يأخذ مفهومها وسياساتها الخاصة بأمن الطاقة أشكالاً وأبعاداً مختلفة متغيرة من مدة لأخرى.

إذ يمكن تعريف أمن الطاقة بانه :" تأمين الدخول للنفط وانواع الوقود الاخرى، وقبل كل شيء، هو تأمين إمدادات الطاقة"، أو هو " الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية، وبأسعار يمكن دفعها" ، او هو " تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة"[4].

كما عرفت الوكالة الدولية للطاقة، أمن الطاقة بأنه:" تواصل الاستقرار في الاسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة"[5]، وكان الهدف من تحقيق أمن الطاقة على الصعيد الدولي كامناً وراء إنشاء الوكالة، إذ يتمثل الهدف الرئيس من إنشائها في وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة التي تنفذ على اساس التعاون المشترك بين الدول. ونظراً لأهمية أمن الطاقة على المستويين الوطني والعالمي، فقد عملت الوكالة الدولية للطاقة على تعزيز أمم الطاقة من خلال الوسائل الآتية[6]:

1. تعزيز التنوع والكفاءة والمرونة في قطاعات الطاقة في الدول أعضاء الوكالة.
2. التنسيق الجماعي للإستجابة للتغيرات في العرض والطلب.
3. توسيع التعاون الدولي مع جميع الاطراف الفاعلة في سوق الطاقة العالمية.

اما المفهوم الامريكي لأمن الطاقة، فهو ينطلق من ضرورة خفض اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على مصادر الطاقة (النفط) المستورد من الخارج عن طريق الترويج لأنواع وقود مُنتجة محلياً مثل الإيثانول، وخفض مخاطر الصدمات السعرية بتنوع المصدرين والموردين، وتعد الولايات المتحدة ان الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة (البدائل للوقود الاحفوري) أحد أهم مقومات الامن القومي الامريكي. وهنا يمكن القول ان المفهوم الامريكي لأمن الطاقة ينطلق من بعدين رئيسين أحدهما داخلي والآخر خارجي. البعد الداخلي يرتكز على أهمية بناء مخزون استراتيجي من النفط يمكن الاعتماد عليه في اوقات الازمات، الى جانب الاستثمار في الطاقة النظيفة، فضلاً عن استخدام الطاقة بشكل فعال، والتنقيب عن النفط محلياً. أما البعد الخارجي فيتمثل بضرورة تنوع مصادر إمدادات الطاقة وتعددها وطرائق نقلها، لتقلص من آثار أي توقف في الامدادات التي تتعدد اسبابها،. إذ ان البحث عن مصادر جديدة يشكل هدفاً أمريكياً مهماً في اطار استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لأمن الطاقة، إنطلاقاً من الرؤية الامريكية من ان الاعتماد على مصدر واحد للطاقة، لا سيما اذ كان أجنبياً يمكن ان يجعل الولايات المتحدة عرضة لخطر تقلب الاسعار وتوقف الامدادات، وأحياناً للإبتزاز السياسي من الدول المنتجة[7].

ويذهب المفهوم الروسي لأمن الطاقة، من ضرورة تأمين إمدادات الطاقة اولاً، وتأمين الوصول الآمن للطاقة الى الأسواق، والحفاظ على استقرار الاسعار، وقد شكلت الازمة الاوكرانية عبئاً كبيراً على أمن الطاقة الروسي، إذ يمر عبر الاراضي الاوكرانية ما يقارب (80%) من الطاقة الروسية الى الاتحاد الاوربي[8]. وقد إزداد دور الطاقة الروسي وتأثيره السياسي والاقتصادي بشكل كبير بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي مطلع

تسعينيات القرن الماضي، بل واصبح لا يقل اهمية عن التأثير العسكري والسياسي، لا سيما بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في عام 2000، والذي يُعد نقطة تحول رئيسة في الأمن العالمي للطاقة، إنطلاقاً من ان المفهوم الروسي لأمن الطاقة يركز على أمن العائدات من سوق الطاقة، وأصبح يوظف لتحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية[9].

اما على مستوى الاتحاد الاوربي، فقد حددت الوثائق الصادرة من المفوضية الاوربية، والخاصة بإستراتيجية الطاقة، ان مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الاوربي يقوم على أربع دعائم رئيسة هي[10]:

1. إدارة الطلب: بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان، وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.
2. التنويع في مصادر الطاقة: الامر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي.
3. تجنب الأزمات في سوق الطاقة: إنطلاقاً من قناعة مفادها ان تحقيق أمن العرض يتطلب ان تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.
4. التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات استراتيجية مع الدول المنتجة الرئيسة التي يعتمد عليها الاتحاد الاوربي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.

المبحث الثاني: الطاقة والأمن القومي الصيني

ان مسألة تأمين مصادر الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي أخذت تشكل جانباً كبيراً من إهتمامات الدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الصين, إذ ان تأمين مصادر الطاقة يمثل أحد أهم ركائز سياستها الخارجية, نظراً لما يشكله من مصلحة أساسية في حماية أمنها القومي.

إذ ان سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يُعد هدفاً مهماً بالنسبة لها, إذ أن حيوية مصادر الطاقة، وعدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي منها قد جعل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفا ملحاً من أهداف السياسة الخارجية للدول[11]. وهو ما ادى الى وجود علاقة تأثيرية بين أمن الطاقة وأمن الدولة القومي، إذ أضحى الاول احد مكونات الثاني، وأصبح ضمانه وحمايته لا يقلان اهمية عن حماية أراضي الدولة ضد أي عدوان خارجي، في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة والسيطرة عليها، الامر الذي دفع الدول الى إيلاء مفهوم "أمن الطاقة"، اهمية كبيرة في استراتيجياتها للأمن القومي. وهو ما دفع صانع القرار السياسي الصيني في ضوء نسب النمو الإقتصادي المرتفعة, للتأكيد على

الأهمية الإستراتيجية لإمدادت الطاقة ودورها في إدامة وتعزيز نمو الاقتصاد العالمي، ولا سيما في الدول المتقدمة.

ان المفهوم الصيني لأمن الطاقة يرتكز على ضرورة تأمين حاجات الصين من الطاقة، عبر التحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الامدادات وتحقيق تأمين تلك الامدادات وإستقرارها. فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون إحتياطي استراتيجي من النفط، وفي هذا السياق قامت الحكومة الصينية عام 2003، بإنشاء مكتب " الإحتياطي النفطي"، ضمن لجنة التخطيط والتنمية الحكومية (SDPC)، مهمته وضع نظام خاص بتكوين مخزون إحتياطي نفطي إستراتيجي للبلاد، وقد ترافق ذلك مع قيام الصين بإدخال إصلاحات على السوق النفطية الداخلية وتركيبتها، كما على الاستراتيجية الخارجية التي تتبعها[12]، وقد وصل المخزون الاحتياطي للصين الى نحو (500) مليون برميل، لتكون بذلك ثاني اكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة الامريكية، التي لديها مخزون استراتيجي يقدر بنحو (700) مليون برميل[13].

أما على المستوى الخارجي فقد بدأت الصين بالتحرك على أكثر من مسار لتنويع إحتياجاتها من الطاقة، والاعتماد على اكثر من منطقة مثل دول الشرق الاوسط ودول آسيا الوسطى وبعض الدول الافريقية. إذ بدأت الصين في هذا السياق بالعمل على مستويين رئيسين، يتمثل الأول بتبني استراتيجيات متعددة الابعاد ضمن مفهوم القوة الناعمة، قائمة على اساس تعزيز الاستثمارات وحجم التبادلات التجارية والاتفاقيات الاقتصادية المختلفة مع الدول الغنية بالنفط. وتمثل مبادرة "الحزام والطريق الصينية"، التي طرحتها الصين في عام 2013، إحدى التوجهات الاستراتيجية للصين في القرن الحادي والعشرين، بهدف بناء شبكة تجارة وبنى تحتية تربط آسيا باوربا وافريقيا على حد سواء، وتتجاوز ذلك لتتعدى حدود طرق التجارة القديمة، إذ هناك نحو (68) دولة ومنظمة دولية وقعت اتفاقيات تعاون مع الصين حول مبادرة الحزام والطريق، وقد اخذت البنية الاساسية لطريق الحرير الجديد تأخذ شكلها من خلال الروابط القائمة بين المدن الواقعة على طول الطرق، ومناطق التجارة، والممرات الاقتصادية الدولية والموانئ، وقد إستثمرت الصين اكثر من (50) مليار دولار في الدول المشمولة بالمبادرة بين عامي 2014 و 2016، ولا سيما في الدول النامية مثل الدول الاسيوية والافريقية[14].

اما المستوى الثاني الذي تبنته الصين لحماية إمدادات الطاقة، فتمثل في تعظيم قدراتها العسكرية، سواء كانت الهجومية أم الدفاعية من اجل تأمين وصول إمدادات النفط من المصدر الى الاراضي الصينية[15]. ويمثل مضيق ملقا أحد اكبر المخاوف الأمنية التي تواجه الصين في هذا السياق، إذ تمر عبر المضيق نحو (80%) من واردات الصين النفطية القادمة من منطقة الخليج العربي وافريقيا، بعرض (1،7) كيلو متر فقط، الامر الذي يزيد من مخاطر تعرض ناقلات النفط للإصطدام أو القرصنة والخطف، او عمليات إرهابية، مما

دفعها الى إتباع استراتيجيات متعددة للتقليل من تلك المخاطر، عبر إنشاء خطوط أنابيب برية من وسط آسيا، فضلاً عن تقوية القدرات البحرية العسكرية في المنطقة[16].

ولا شك، فان قضية ضمان إمدادات مصادر الطاقة، ولا سيما النفط أصبحت بالنسبة للصين تدخل في صلب إهتمامات الأمن القومي الصيني, ولعل ما يعزز تلك المكانة هو فشل المحاولات العديدة من قبل الدول الصناعية, وفي مقدمتها الصين لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية, وذلك لإرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل, وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط[17]، فضلاً عن ان الصين تعاني من بعض التحديات ونقاط الضعف على مستوى أمن الطاقة، إذ اصبحت تلك النقاط محركاً لسياسة الطاقة الصينية، وتتمثل بما يلي[18]:

1. بعد الصين عن الدول المصدرة للنفط، فهي تعتمد على ناقلات نفطية عابرة لمسافات طويلة، تمر من خلال مضائق خطرة، تنقل نحو (90%) من وارداتها النفطية، على عكس الولايات المتحدة الامريكية التي تستورد نحو (30%) من وارداتها النفطية من كندا والمكسيك، اللتان تقعان على الحدود الامريكية وضمن نطاقها الأمني.
2. فقر الصين للموارد الجيولوجية، إذ تمتلك نحو (1،3%) من الإحتياطيات النفطية العالمية.
3. إزدياد الطلب على النفط بوتيرة أسرع من توفر العرض، فما بين عامي 2005 و 2010 شكلت (40%) من الازدياد العالمي على الطلب.
4. إلتزام الحزب الشيوعي الصيني في تحقيق التحسينات المستمرة الخاصة بالمستوى المعاشي للمواطن الصيني، من خلال الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي المتزايد، كونه أحد العوامل الحيوية الضامنة لبقاء النظام، والحفاظ على الاستقرار السياسي في البلاد.

لقد أدركت الصين طبيعة التحولات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا سيما تزايد دور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ ومكانة الدولة في التفاعلات الاقليمية والدولية، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الاستراتيجية تتجه نحو أولوية ودور القوة الاقتصادية في النظام الدولي، فقد إتجهت الصين نحو تعزيز قوتها الاقتصادية، وبما يمنحها دوراً مؤثراً في تفاعلات العلاقات الدولية، الامر الذي جعل من الأمن الاقتصادي، ولا سيما " أمن الطاقة"، يأتي في صدارة أولويات الأمن القومي الصيني.

وفي ضوء ما تقدم، فقد ذهبت الصين الى تبني رؤية مفادها: أن أمن النفط لم يعد مهماً فقط للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المستمر في البلاد، بل اصبح يلعب دوراً رئيساً في تعزيز الأمن القومي الصيني، وهو ما دفع مجلس الدولة الى إنشاء ما يعرف بـ: " الهيئة الوطنية العليا للطاقة"، عام 2005، تتولى الاشراف الكامل على السياسة النفطية الصينية وتوجيه عمل الشركات النفطية الصينية[19].

ومما يعزز التوجه الصيني الى الاهتمام بقضية أمن الطاقة، انه في عالم لم تعد فيه مصادر الطاقة، ولا سيما النفط سلعة تجارية تحقق من استثمارها عائدات كبيرة فحسب، بل اصبح النفط قضية استراتيجية كبرى تتصل اتصالاً مباشراً ووثيقاً بعجلة التطور والصراع الدولي. ومما عزز من تلك الاهمية، هو ضخامة حجم الإقتصاد الصيني، الذي يُعد ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الامريكي، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للصين نحو (13) تريليون دولار في عام 2018، ووفقاً لبيانات البنك الدولي يتوقع ان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2034 نحو (20) تريليون دولار[20].

لقد إنتقلت الصين منذ عام 2003 الى دولة مستوردة لمصادر الطاقة،، واصبحت ثاني اكبر مستهلك للنفط منذ عام 2009، بعد الولايات المتحدة الامريكية، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، والأعلى في آسيا ومنطقة المحيط الهادي، إذ إرتفع إستهلاكها من النفط من (3،5) مليون برميل يومياً في عام 2006، الى نحو (7،8) مليون برميل يومياً في عام 2008، ومن المتوقع ان يصل حجم استهلاكها من النفط الى نحو (14،2) مليون برميل يومياً في عام 2025[21].

ومما تقدم، يتضح ان امن الطاقة أصبح يتجاوز الابعاد الاقتصادية في استراتيجيات الدول الكبرى، ولا سيما الصين، ليصبح أحد أهم مرتكزات الأمن القومي، نظراً لدوره في ضمان استمرار عجلة التقدم الاقتصادي من ناحية، فضلاً عن إنعكاساته على الاستقرار الداخلي سياسياً وامنياً للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء من ناحية اخرى، الامر الذي جعل من أمن الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الصينية بهدف ضمان إمدادات مصادر الطاقة، ولا سيما النفط، كونه المحرك الرئيس للإقتصاد الصيني.

المبحث الثالث : مستقبل أمن الطاقة في السياسة الصينية

لقد أصبح للعامل الإقتصادي أثراً بارزاً في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام التوازن دون التطرق إلى الأولويات الإستراتجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على أساس إقتصادي وليس عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الإقتصادي أساساً مهماً لبيان قوة الدولة في النظام الدولي الراهن[22].

إن أهمية مصادر الطاقة، ولا سيما النفط لا تقتصر على كونه سلعة اقتصادية مهمة، إنما تتجاوز ذلك ليصبح ذا أهمية إستراتيجية من وجهة نظر القوى الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الصين، لأنه يمثل شريان الحياة الأساس للاقتصاديات العالمية المتقدمة. وعليه فقد عُدت مناطق إمدادات الطاقة، ولا سيما منطقة الشرق الاوسط ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين بهدف تأمين إمدادات الطاقة وفي مقدمتها النفط،

فضلاً عن كون المنطقة تمثل سوقاً استثمارية وإستهلاكية واعدة، وهو ما جعلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الشامل للأمن القومي الصيني.

فعلى الرغم من تعدد وجهات النظر حول بعض اولويات الاستراتيجية الصينية في المستقبل، فهناك إتفاق بين مراكز إتخاذ القرار الصيني على ان الوصول الآمن الى مصادر الطاقة، ولا سيما في منطقة الشرق الاوسط، تمثل قضية وطنية وحيوية للصين[23]. وهو ما يعني ان المحافظة على أمن وضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة يعد من المصالح الحيوية للصين خلال القرن الواحد والعشرين.

إذ أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الصيني، بان استمرارية التوجه الصيني نحو مناطق الطاقة الرئيسة في المستقبل يشكل إحدى دعائم تعزيز واستمرارية دور الصين على الصعيد العالمي، ومن ثم فأن الإدراك الاستراتيجي الصيني لأمن الطاقة ذات الأهمية الإستراتيجية أصبح يعتمد بالدرجة الأساس على كون تلك المصادر مصدر أساسي للنمو والتطور الاقتصادي، وعليه فقد أخذت السياسة الخارجية الصينية تجاه مناطق الطاقة أبعاداً اقتصادية ـ تجارية بالدرجة الأساس، وأبعاداً امنية ـ سياسية في الوقت نفسه.

ولا شك، فان استراتيجية الصين لتحقيق أمن الطاقة في المستقبل، ستبقى محكومة بالوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة لتأمين مصادر الطاقة لديها، والتي تتضمن ما يلي[24]:

1. تطوير سياسة لأمن الطاقة تكون مرتبطة في الوقت ذاته بالأمن القومي وبرؤية استراتيجية.
2. زيادة إهتمام الدولة بقطاع الطاقة وامنها.
3. تشجيع النشاطات والاستثمارات النفطية في الخارج.
4. إعتماد سياسة لتنويع مصادر واماكن الاستيراد النفطية.
5. إنشاء إحتياطي إستراتيجي نفطي.
6. الإنخراط في مشاريع تعاون ثنائي ومتعدد الاطراف فيما يتعلق بالطاقة.

وفي هذا السياق، يمكن القول ان اهتمام الصين مستقبلاً بالطاقة سيتركز خارج حدودها، من خلال ضمان أمن خطوط الإتصال البحرية، وعبر تطوير "عقد اللؤلؤ"، الذي يتكون من سلسلة من القواعد البحرية قيد الإنشاء تمتد من بحر الصين الجنوبي وصولاً الى شواطئ افريقيا مروراً بالمحيط الهندي، وهذا المشروع يمثل مجرد بداية في تعزيز نفوذ الصين في المنطقة الممتدة من الصين الى الخليج العربي، ويشمل قاعدة بحرية ومواقع للتنصت الالكتروني في ميناء جوادر الباكستاني لمراقبة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز وبحر العرب، فضلاً عن بناء قاعدة بحرية في بورما ومرافق الكترونية على جزر في بحر البنغال لجمع المعلومات الاستخبارية، وبناء قناة كراسموس في تايلاند لتجنب قناة ملقا[25].

كما هناك سعي صيني لتأمين إحتياجاتها النفطية، من خلال الإستحواذ على كثير من أصول الصناعات النفطية في البلدان النامية، إذ إرتبطت هذه الاستثمارات بالمساعدات التي تقدمها لهذه البلدان، وقد إستخدمت هذه المساعدات وسيلة لتأمين حصولها على إمتيازات نفطية، ومن صور هذه المساعدات إئتمانات التصدير وإئتمانات الإستثمار، الى جانب سعي الصين نحو تعزيز استثماراتها الخارجية في مجال النفط والغاز، إذ تمثل إحدى مجالات التحرك الصيني لتحقيق تأمين مصادرها من الطاقة، وقد بدأت الشركات النفطية الصينية في الدخول بمشاريع استثمارية في مجال الطاقة في الخارج، إذ بدأ توجه كبرى الشركات العاملة في مجال النفط والغاز الى الإستثمار في مشاريع لإنتاج الطاقة في الخارج منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، كما هو الحال في روسيا، الجزائر، منطقة بحر قزوين، السودان، أذربيجان، كندا، كازاخستان، إندونيسيا، العراق، ايران ، وفنزويلا[26].

فضلاً عن ذلك، فقد شكل تأسيس الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في عام 2005، منعطفاً مهماً في سياق أمن الطاقة، والذي توصل إليه مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (روبرت زوليك) مع الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية NDRC والذي تم فيه على جعل أمن الطاقة أحد البنود الرئيسة على جدول أعمال المباحثات جنباً إلى جنب مع مسائل أمنية وإقتصادية أخرى[27]. كما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2006 الحوار الإستراتيجي الإقتصادي الأمريكي ـ الصيني، والذي أسسه وزير الخزانة الأمريكي (هنري بولسون)، وتناول الحوار عدداً من القضايا المشتركة لعل أبرزها التعاون في مجال الطاقة[28].

وإنطلاقاً من ان عالم اليوم، يتسم بتشابك المصالح وتنوع الحاجات وتداخلها إلى درجة أوجدت نوعاً من الإستحالة في أن تعيش وحداته بمعزل عن الإعتماد على الآخرين، فان أمن الطاقة هو الآخر، لا يمكن ان يتم بمعزل عن التعاون بين جميع الدول سواء المنتجة أم المستهلكة، نظراً لحيوية هذه المادة، في ديمومة التقدم والنمو الاقتصادي، ولإرتباطها بالأمن القومي للدولة، وهو ما يرجح إمكانية تعاون بلدان العالم بهدف ضمان وحماية إمدادات الطاقة في المستقبل.

وفي هذا السياق، ونظراً لإهتمام الصين المتزايد بأمن الإمدادات النفطية، فقد أولت الموضوع اهمية كبرى في الامم المتحدة، إذ قدمت ورقة الى الدورة (67) للجمعية العامة للإمم المتحدة في 25 ايلول 2012، موضحة فيها موقفها من أمن الطاقة، وأهميته إذ نصت الفقرة الخامسة من الورقة على:" أن أمن الطاقة له علاقة مباشرة بالإستقرار والنمو للإقتصاد العالمي ورفاهية شعوب العالم،... ويكتسب أمن الطاقة في العالم اهمية كبيرة لتحقيق الانتعاش والتنمية الطويلة المدى الإقتصاد العالمي، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للمجتمع الدولي تكريس مفهوم أمن الطاقة الجديد الذي يتميز بالتعاون المتبادل والمنفعة والتنمية المتنوعة والتنسيق

المستمر،... وتولي الصين دائماً إهتماماً كبيراً بقضية الطاقة وأمن الطاقة،... ان الصين مستعدة للعمل مع الدول الاخرى من اجل إنشاء آلية فعالة للتعاون في مجال الطاقة بما يسهم في ضمان أمن الطاقة"[29].

كما أعلنت الصين أنه في عصر العولمة، لم تعد سياسة دولة بمفردها قادرة على النجاح في التأقلم جيداً مع أمن الطاقة، فالتعاون الأوثق في مجال أمن الطاقة يُعد ضرورياً بشتى السبل لأي دولة في العالم، وفي هذا السياق، فقد طرحت الصين مفهوماً جديداً لأمن الطاقة، إستند إلى عدة مبادئ هي[30]:

1. إتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية والتلازم.
2. عدم إمكانية ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي.
3. إن الهدف من التعاون الدولي هو تحقيق الفائدة المشتركة وحالة (لا غالب ولا مغلوب) المطلقة.
4. ضرورة أن يكون التعاون المقترح في مجال أمن الطاقة متعدد الأوجه وشاملاً ومتعدد الأبعاد.
5. ضرورة أن يتصف التعاون المقترح بالمرونة، وأن يتخذ شكل تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف، أو بين الدول أو الشركات، أو القطاعات الخاصة.

ولعل ما يدفع بإتجاه تحقيق التعاون الدولي على صعيد ضمان إمدادات الطاقة، أن طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت لا تتوافق مع النموذج النزاعي بين الدول، إنطلاقاً من أن التطورات المرتبطة بالثورة الصناعية، وتزايد التبادل العالمي قد ساهم في إنشاء شبكة متشعبة من الترابط المتبادل بين مختلف الدول، كما فرض مهام إجتماعية وإقتصادية جديدة على الدولة، التي إتضح أنها غير قادرة بمفردها على تلبية هذه المتطلبات الجديدة[31]. وهو ما جعل علاقات المشاركة والتعاون في تحمل الأكلاف والمسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع تتم عبر التعاون بصيغة توزيع المصالح وليس بصيغة علاقات عدوانية كما كانت خلال حقبة الحرب الباردة[32].

ومما تقدم يمكن القول، ان السياسة الصينية الرامية الى تعزيز التعاون الدولي في مجال أمن الطاقة في المستقبل ستكون هي الحاكمة، ومما يعزز ذلك، ان تلك السياسة لم تعد محكومة بمصالح آيديولوجية ضيقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, وإنما أصبحت الإعتبارات الإقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة، فضلاً عن أن طبيعة سوق النفط المعولمة والطلب المتزايد على مصادر الطاقة يجعلان من الممكن للأحداث المؤثرة سلباً أو إيجاباً على قطاع الطاقة في أي بلد التأثير على أمن الطاقة في الصين، والعكس بالعكس، فعلى سبيل المثال إن مهاجمة أنابيب النفط في نيجيريا، والتوتر بشأن برنامج إيران النووي، والنمو الإقتصادي السريع في الصين والهند، فضلاً عن الكوارث الطبيعية كلها أمور لها تأثير مباشر على أمن الطاقة العالمي، ومن ثم فإن إتخاذ خطوات لتعزيز أمن الطاقة العالمي هو أفضل طريقة لتعزيز أمن الطاقة في الصين.

الخاتمة

شكلت قضية أمن الطاقة من اهم القضايا الحيوية في إدراك صانع القرار الخارجي الصيني، انطلاقاً من اهميتها في إطار ديمومة التفوق والنمو الاقتصادي للصين، الامر الذي يفرض ضمان امدادات الطاقة اليها، وبما يضمن عدم حصول ازمة في مصادر الطاقة عالمياً، وبما ينعكس سلباً على الوضع الداخلي الصيني.

ومما يدعم اهمية قضية امن الطاقة، إن الترابط بين المصالح الحيوية الصينية والأمن القومي الصيني يُعد ترابطاً وثيقاً في السياسة الخارجية الصينية تجاه مناطق العالم المختلفة، ولا سيما الحيوية منها، إذ إن توجه الصين نحو تعزيز نموها الاقتصادي، والبروز كقوة صاعدة في النظام الدولي، يدفع بها الى التأكيد على ان أمن الطاقة يمثل مصلحة حيوية بالنسبة لها، وهو ما يعني إن أي تهديد لها يمثل تهديداً للأمن القومي الصيني.

وعليه، فإن سعي الصين إلى ضمان أمن إمدادات مصادر الطاقة، أصبح يمثل هاجساً كبيراً للقيادة الصينية، نظراً لتداعياته الداخلية والخارجية، الامر الذي دفع بالسياسة الصينية الى مقاربة جديدة أقل نزوعاً الى المواجهة، وأكثر واقعية وبراغماتية في التعامل مع قضية أمن الطاقة في ظل حالة التنافس الدولي على مصادر الطاقة المهمة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، وهو ما جعل الصين تبحث عن إيجاد بيئة دولية مستقرة، قائمة على التعاون والمصالح المشتركة بين الدول، من خلال التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، كونها هدفاً رئيساً للمقاربة الجديدة للدبلوماسية الصينية.

ومما تقدم، يمكن القول، ان محورية متغير القوة في صياغة سياسة وسلوك الصين المستقبلي، وبما يعزز من مكانتها الدولية، يتطلب الوقوف على تأمين متطلبات القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية المتنامية، فضلاً عن تعزيز نفوذها السياسي في تفاعلات العلاقات الدولية، ويأتي في مقدمة تلك المتطلبات هو تأمين إمدادات مصادر الطاقة المهمة، من خلال تكريس حالة التعاون الإقليمي والدولي، وبما يحقق حالة من الاستقرار والأمن الطاقوي، والتي تشكل ضرورة ومطلباً مهماً في سبيل ديمومة تلك الإمدادات كونها تمثل الركن الرئيس في استمرار التقدم والنمو الاقتصادي للصين، وهو ما يجعل من قضية أمن الطاقة في الإدراك الإستراتيجي الصيني قضية أمن قومي، لا تقل اهمية عن حماية الاهداف والمصالح الصينية الاخرى.

الهوامش

(1) أيان رتليدج، العطش الى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان امنها النفطي، ترجمة: مازن الجندلي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص 17.

(2) نوار جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الاولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 15 وما بعدها.

(3) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص51.

(4) مجموعة باحثين، الأمن الطاقة: نحو إستراتيجية خارجية جديدة: ترجمة: حسام الدين خضور، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص 44,

(5) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(6) علي خليفة الكواري، إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في اسباب الوضاع النفطية الراهنة وعوامل إستمرارها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (127)، 1989، ص 115 وما بعدها.

(7) ينظر: محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الادوار والاستراتيجيات، الطبعة الاولى، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019، ص ص55 ـ 56.

(8) جيفري مانكوف، أمن الطاقة الاوراسية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (89)، 2010، ص 22.

(9) محمد جاسم حسين الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(10) كاميلا برونسكي، الطاقة والأمن: الابعاد الاقليمية والعالمية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 330.

(11) د. سعد حقي توفيق, مبادئ العلاقات الدولية, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2006, ص215.

(12) علي حسين باكير، التنافس الجيو ـ استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية... الابعاد والإنعكاسات، الطبعة الاولى، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010، ص 168 وما بعدها.

(13) د. عبد القادر دندن، استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (196)، أبريل 2014، ص152.

(14) ياسين عامر عبد الجبار، واقع ومكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، المملكة الاردنية الهاشمية، 2018، ص ص 62 ـ 63. وينظر: كريس ألدن، الصين في افريقيا: شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 23 وما بعدها

(15) مجموعة باحثين، الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص 430. وينظر: مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص 244.

(16) ينظر بذلك: نوار جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 171 وما بعدها.

(17) ميرزا حسن القصاب، ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص 67 وما بعدها.

(18) محمد محمود صبري، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر ـ غزة، 2014، ص 83.

(19) المصدر نفسه، ص ص 79 ـ80.

(20) د. كاظم هاشم نعمه، تسابق التنين والفيل الى مثلث القوى في الشرق الاوسط، بلا. ط، السويد، المعهد الدبلوماسي، 2022، ص32.

(21) محمد محمود صبري، مصدر سبق ذكره، ص ص 76 ـ77. وينظر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص ص 148 ـ 149.

(22) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 50 وما بعدها.

(23) ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(24) علي حسين باكير، التنافس الجيو ـ إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ص 122 ـ123.

(25) عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير: نماذج مختارة، الطبعة الاولى، المملكة الاردنية الهاشمية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص 120.

(26) محمد محمود صبري، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص 80 وما بعدها. وينظر: عدانان خلف البدراني، مصدر سبق ذكره، ص 127 ـ128.

(27) مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة, الطبعة الأولى, أبو ظبي, مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2008, ص 498.

(28) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 327.

(29) عدنان خلف البدراني، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(30) مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ص 429 – 430.

(31) فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، الطبعة الأولى، بيروت، دار ومكتبة هلال، 2009، ص 22.

(32) د. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 148.

قائمة المصادر

1. أيان رتليدج، العطش الى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان امنها النفطي، ترجمة: مازن الجندلي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

2. جيفري مانكوف، أمن الطاقة الاوراسية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (89)، 2010.
3. سعد حقي توفيق, مبادئ العلاقات الدولية, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2006.
4. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
5. عبد القادر دندن، استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (196)، أبريل 2014.
6. عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير: نماذج مختارة، الطبعة الاولى، المملكة الاردنية الهاشمية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.
7. علي حسين باكير، التنافس الجيو ـ استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية... الابعاد والإنعكاسات، الطبعة الاولى، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010.
8. علي خليفة الكواري، إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في اسباب الوضاع النفطية الراهنة وعوامل إستمرارها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (127)، 1989.
9. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
10. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
11. فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، الطبعة الأولى، بيروت، دار ومكتبة هلال، 2009.
12. كاظم هاشم نعمه، تسابق التنين والفيل الى مثلث القوى في الشرق الاوسط، بلا. ط، السويد، المعهد الدبلوماسي، 2022.
13. كاميلا برونسكي، الطاقة والأمن: الابعاد الاقليمية والعالمية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
14. كريس ألدن، الصين في افريقيا: شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
15. مجموعة باحثين، الأمن الطاقة: نحو إستراتيجية خارجية جديدة: ترجمة: حسام الدين خضور، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.
16. مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة, الطبعة الأولى, أبو ظبي, مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2008.
17. مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.
18. محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الادوار والاستراتيجيات، الطبعة الاولى، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019.

19. محمد محمود صبري، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر - غزة، 2014.
20. ميرزا حسن القصاب، ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
21. نوار جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الاولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
22. ياسين عامر عبد الجبار، واقع ومكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، المملكة الاردنية الهاشمية، 2018.
23. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.